

سام بحور

مستشار في شبكة السياسات الفلسطينية

حول العالم وللتضامنون معهم للملف الاقتصادي. فالاستثمار الاقتصادي بوجهه الصحيح هو شكل من أشكال المقاومة اللاعنفية - وليس "الاستثمار الإيجابي" الذي تروج له إسرائيل ومؤيديها من أجل تعكير البلاء ومواجهة حركة القاطعة، بل الاستثمار الذي يُمكن الفلسطينيين من البقاء في أرضهم والعمل من أجل الحرية والعدالة والمساواة. كل فرصة عمل تُسحّط في فلسطين اليوم لا ينبغي أن تكون لأجل "النمو" بل لأجل الصمود، أي لا بد لها من أن تبقى العائلات في أرضها وتُشركها على نحو بئساء فجوهر هذا الصراع يتمثل في الشعب كما في الأرض. فالأرض ضمنتها إسرائيل واحتلتها واستوطنتها واستنزفتها وحاصرتها وجزأتها - وهي حكاية لا تفكك تُروى. ولكن الصعوبة أكبر في وصف فقدان الأمل، والبطالة، والفقر، وسوء التغذية، والكثير من الصاعب الأخرى التي يعانيها للهجرون والمجذون من أملاكهم. ولهذا السبب يجب على الناشطين الفلسطينيين وحركة التضامن الدولية أن ينكبوا على العمل على تطوير الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستثمار في الأعمال التجارية في فلسطين، والصفرة منها والكبيرة، ودعمها وربطها بالأعمال التجارية حول العالم. ويجب القيام بالشيء ذاته مع نظام الرعاية الصحية والنظام التعليمي. عندما ينظر الجيل الأصغر سناً إلى عقود خلت من النضال الفلسطيني لنيل الحرية والعدالة، فإنه لا يرى سوى بضعة محاور عريضة تتمثل في الكفاح المسلح الذي فشل في انتزاع الحقوق الفلسطينية من قوّة عسكرية مسلحة من الطراز العالمي؛ والقانون الدولي الذي يُردّد قرارات الأمم المتحدة؛ والانتفاضة الأولى وللأوضاع الثنائية التي انطلقت عند ٦٠٠٠ مستوطن وانتهت عند زهاء ٦٠٠٠٠ وتجزئة ما تبقى من أرض فلسطين. الكثير من الشباب الفلسطيني ينظر إلى الواقع ويقول: ربما نحن ضعاف ولا نقوى على إقامة دولة؛ وكل ما نحتاجه فعلاً هو حقوقنا. ولعلمهم قريباً جداً سينظرون إلى إسرائيل ويقولون: لقد انتصرت، وستأخذين كل شيء: الضفة الغربية والقدس وغور الأردن والمستوطنات والياه والطيف الكهرومغناطيسي وللجال الجوي. ولكن ستأخذين نحن كذلك، وكل ما نريده هو المساواة ولا شيء، كما قال الراسل إدوارد سعيد بكل بلاغة. وبغض النظر عن الترتيبات السياسية في نهاية اللطاف، فإن من يظن أن الفلسطينيين، كل الفلسطينيين، سوف يقبلون بأقل من الحرية والمساواة في وطنهم، فإن عليه أن يقرأ تاريخ العالم من جديد.

فلسطين... من الرؤية إلى الواقع

وهواتفهم المحمولة، وأجهزتهم المنزلية. وما هذه سوى غيض من فيض للشاكل للتراكم بعد ٦٥ عاماً من التهجير القسري و٤٦ عاماً من الاحتلال العسكري ٢٠ عاماً من فشل معاهدات أوسلو للسلام. دأبت الإدارات الأمريكية للتعاقد منذ عام ١٩٤٨ على منح إسرائيل المعونة الاقتصادية والعسكرية والمساعدة السياسية دون شروط تُذكر على الرغم من بعض المعارضة داخل أروقة الإدارة. وعلى سبيل للمثال، عارض ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وارن أوستن، في ١٩ آذار ١٩٤٨ خطة التقسيم داغياً إلى "وصاية مؤقتة على فلسطين... للحفاظ على السلم ومنح يهود فلسطين وعربها، الذين يجب أن يعيشوا معاً، فرصة أخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن الحكومة المستقبلية لهذا البلد." بل إن الوفد الأمريكي بأسره كان مستعداً للاستقالة بعدما اعترف البيت الأبيض، بإسرائيل بحكم الأمر الواقع في ١٤ أيار ١٩٤٨ بعد دقائق على إعلان إسرائيل استقلالها. لكن من يكتب التاريخ في الغالب ليس للعارضون، للأسف. ومنذ ذلك اليوم الأسود في عام ١٩٤٨، اصطفت الولايات المتحدة مع الجانب الخاطئ في التاريخ. ولكن من الأهمية بمكان أن نتذكر أن المعارضين بوسعهم بناء القدرة على تغيير مجرى التاريخ الذي يفرضه الأقوياء. إن الخطوة الأولى في تحقيق رؤية المستقبل لا بد أن تُفند الخرافات المعاصرة المتعلقة بالسلام والعدالة والتنمية في فلسطين. ١: الاعتقاد بأن العالم يستطيع تجاهل غالبية الشعب الفلسطيني التي لا ترتج تحت الاحتلال العسكري والتظاهر بإحراز تقدم. فسواءً كان الفلسطينيون في القدس أم الجليل أم لبنان أم الولايات المتحدة الأمريكية، فهم لن يتلاشوا أبداً ولن يقبلوا بمصيرهم كلاجئين ومنفيين، أو مواطنين من الدرجة الثانية في إسرائيل، أو مشردين داخلها في إسرائيل والأراضي المحتلة، أو محاصرين في ظل حكم عسكري، أو مُجبرين على العيش في الشتات. ٢: الاعتقاد بأن إغداق المال على للشكلة السياسية يمكن أن يحلها. لأن للمال لن يستطيع حلها. ففي مراحلها الأولى، كان المسألة مسألة بضع مئات الآلاف من الدولارات، ثم بضعة ملايين، ثم عشرات الملايين. والأل أصبحت الملايين مليارات بعد أن تسببت انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان على مدار عقود بأضرار هيكلية في للجتمع الفلسطيني وذلك باعتراف البنك الدولي نفسه في الآونة الأخيرة. فلو حوسبت إسرائيل وفقاً للقوانين

والقواعد الدولية، لاستطاع الفلسطينيون كسب قوتهم بأيديهم بما في ذلك داخل السجن الكبير، غزة، للكزهة على العيش تحت وطأة كارثة إنسانية قسرية. ومع ذلك، لا تزال المعونة تُضخّ دون طائل. ٣: الاعتقاد بأن نموذج الدولتين الفاشل يمكن أن ينجح بينما ترفضه إسرائيل وتُحدث الوقائع على الأرض في كل يوم لتحرض على ألا يرى هذا النموذج النور أبداً. وفي الجانب الآخر، لا يقف الفلسطينيون مكتوفي الأيدي وهم يشاهدون حقوقهم تتلاشى شيئاً فشيئاً بسبب السياسات الإسرائيلية. ٤: الاعتقاد بأن الفلسطينيين يستمدون تعريفهم حصراً من نضالهم. فذلك ليس صحيحاً على الإطلاق، فالشعب الفلسطيني يواجه التشتيت القسري ولكنه يبقى واحداً بثقافته مزدهرة وإنجازات علمية وإبداعات في مجال الأعمال أينما كان وحل. تقتضي مواجهة هذه الخرافات العمل على جهات عديدة. وفي الوقت نفسه، يواصل الفلسطينيون وأنصارهم مقاومة الاحتلال والتميز بضميم وتطوير أدوات أكثر فاعلية لتحدي جوهر الاحتلال والتميز لا الاقتصاد على التركيز على الانتهاكات للنفصلة. وفي هذا الصدد، وضعت الحركة الشعبية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها وسيلة فعالة، ولكن لا يزال هناك الكثير ينبغي عمله. ثمة حاجة لتوسيع دائرة التصدي لهذه الانتهاكات الحقوقية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كالانتقال من سحب الجامعات والكنائس لاستثماراتها في إسرائيل إلى إخراج السندات الحكومية الإسرائيلية من للحافظ الاستثمارية للملوكه لخزائن البلديات والولايات الأمريكية وتسريع وتيرة الخطوات الأوروبية الحذرة للتمثلة في وضع علامات على منتجات المستوطنات من أجل تعليق اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وثمة حاجة مماثلة للتوقف عن النظر إلى السياسة والاقتصاد من منظورين منفصلين. فالعكافون على التخطيط للمستقبل الفلسطيني كثيرون، وكل واحد منهم لديه خطة للفلسطينيين: إسرائيل، والبنك الدولي، وتوني بلير واللجنة الرباعية، ومعهد راند، على سبيل للمثال لا الحصر. وبالطبع هناك وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي ينبري في الوقت الراهن لرعاية للفاوضات بختته للمؤلة بأربعة مليارات دولار والتي تُصرّ على خطة التقسيم المشؤومة رغم أن تصرفات إسرائيل على أرض الواقع جعلت من حل الدولتين أمراً شبه مستحيل. لقد حان الوقت لكي ينبري الفلسطينيون

هل يمكننا أن نتصور فلسطين وهي محررة من نظام الفصل الإسرائيلي والاحتلال العسكري والهيمنة الاقتصادية وهدم المنازل والاعتقالات التنصيفية - ومن التهديد بالنبع من دخولها أو التعرض للمضايقة عند العودة إليها؟ أنا يمكنني، ولعل الأهم هو أن جيلا آخر يمكنه ذلك. غير أن التحدي يكمن في كيفية الانتقال من الواقع الراهن إلى تحقيق هذه الرؤية. فيما يلي نبذة عن بعض العلال التي تشوب الحالة الفلسطينية، ولكن بعين الفلسطينيين قاطية: اقتصاد مُجبر هيكلياً على الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الدولية والانسواء تحتهم، وهو غير قادر على استغلال موارده كالغاز الطبيعي في البحر قبالة قطاع غزة، والطيف الكهرومغناطيسي، وللحاجر. موظفو الوكالات للانحة حبيسو السوق الفلسطينية القائمة بالأساس على المعونة والعاجزة عن بناء نظم رعاية صحية فاعلة، أو تحديث النظام التعليمي كي لا تُضطر للادرس للعمل على نوبتين في اليوم، أو التخطيط للقطاعات الاقتصادية التنافسية التي بوسعها أن تنافس في الأسواق العالمية. للنظمات غير الحكومية للحلية والدولية غارقة في عالم طلبات مقترحات المشاريع، والأطر للنتقية، والتقارير للحربية، وتقارير للراجعة، وتقارير الرصد والتقييم. ومعظمها لا يعرف عالماً آخر، وموظفوها يعملون من أجل تسديد قروضهم العقارية ناهيك عن قروض سياراتهم، ومدارس أبنائهم،